

لِقَاؤُكَ» ، و «أَسْعَدْنِي الْخَيْرَ» ، فَالسرور والإسعاد واقعان على الحقيقة ، والمجاز إنما هو في اسنادهما إلا مالا يصح عقلا أن يصلر عنهما . على حين أن قوله تعالى : ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ مجاز في الميث . وهو الحياة فأما الأثبات فواقع على حقيقته لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل من الله وكائن من عنده «(١٦٦)» . مرجع الحكم بالمجاز إذن في النوع الأول إنما هو العقل الذي يحيل صدور الفعل عما أسند إليه ، ولهذا سمي هذا المجاز باسم المجاز العقلي أو المجاز من طريق المعنى والمعقول «(١٦٧)» ؛ ومرجع الحكم بالمجاز في النوع الثاني هو اللغة ؛ إذ تُنقل فيه الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى آخر «(١٦٨)» . ولهذا أطلق على ذلك المجاز اسم المجاز اللغوي .

بيد أن هذا النقل لا يتم اعتبارا أو تعسفا بل لابد من أن يتم «على وجه لا يَغَرى معه من ملاحظة الأصل» ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذى تجعله حقيقة فيه . والسبب هنا بمعنى العلاقة الجامعة بين المجاز والحقيقة ، وقد تكون هذه العلاقة هى المشابهة ، وحينئذ يسمى هذا المجاز استعارة ، وقد تكون ملابسة من نوع غير المشابهة ، فلا يكون استعارة . والاستعارة بهذا الاعتبار أخص من المجاز ، فكل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة . ويعزز عبدالقاهر رأيه فى هذه التفرقة بين الاستعارة وغيرها من ضروب المجاز ، بما جاء فى كلام ذوى الخبرة من العارفين بعلم الخطابة ونقد الشعر ، والذين وضعوا الكتب فى أقسام البديع . من أن الاستعارة نقل الاسم من أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة . ومن أجل ذلك عدوها من أقسام البديع ؛ ذلك أنه لن يكون النقل بديعا حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة «(١٦٩)» . وعبارات

(١٦٦) السابق : ص ٣٠٢ .

(١٦٧) من الأسماء التى وردت فى كلام عبدالقاهر لهذا المجاز « مجاز فى الجملة » انظر الأسرار ص

٣١٩ .

(١٦٨) انظر الأسرار ص ٣٢٣ و ٣٢٤ ، ٣٣٤ ويربط عبدالقاهر بين النقل والمعنى اللغوي لكلمة المجاز إذ يقول : « المجاز مقول من جاز الشئ بيجوزه إذا تلاءم . وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذى وضع فيه أولا » .

(١٦٩) انظر السابق ص ٣٢٦ - ٣٣٠ .